# المحيط البيئي لذوي الإعاقة في المخيمات الفلسطينية اللبنانية

## اثناء الأزمة الاقتصادية 2019 في لبنان (مخيم عين الحلوة أنموذجا)

**ناهد رحال** *

مدرّسة في كلية الصحة العامة، الجامعة اللبنانية، طالبة في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية

ملخص :

تجلّت الأزمة الاقتصاديّة التي عرفها لبنان في الرّبع الأخير من عام 2019 بمجموعة من الأزمات الماليّة والنقديّة والمصرفيّة والصحيّة والسياسيّة، ولا تزال تداعياتها تطال مختلف الفئات الاجتماعية لا سيما الفئات المهمشة من لبنانيين وفلسطينيين بسبب التدهور المستمر للقيمة الشرائية للعملة الوطنية، ففي ظلّ التهميش والمعاناة التي يعيشها ذوو الإعاقة في المخيمات الفلسطينية، أكان ذلك على مستوى النوع الاجتماعي أم على مستوى النظرة السلبية، فإنّ الأزمات المتلاحقة فاقمت في إقصاء هؤلاء والحدّ من مشاركتهم في الحياة العامة. إنطلاقًا من هذه الرؤيا، وبهدف تحليل الواقع الذي يعيشه ذوو الحاجات الخاصة، وتحديد المكوّنات التي تدفع الى إيجاد بيئات تمكّن المعوّقين من الإندماج في الحياة العامة، خصوصًا من النواحي القانونيّة والعمل والسكن والتجهيزات اللوجستيّة للأماكن التي يقصدونها، فقد وقع اختيارنا على مخيم عين الحلوة كحقل للدراسة الميدانية، فهو من أكبر المخيمات الفلسطينيّة في لبنان، وكثافته السكانية مرتفعة جدا، إذ تصل، تقريبا، الى خمسة أشخاص في المتر المربع الواحد، وعدد المعوّقين فيه يبلغ 1462 شخصاً، وهم مصابون بإعاقات مختلفة، وبغية تحقيق أهداف البحث، اعتمدنا تقنية المقابلة مع مجموعة من الأسر، وبعض الأشخاص المصابين بإعاقة معينة والمنتمين الى إحدى المؤسسات التي تُعنى بشؤون الإعاقة داخل مخيم عين الحلوة، هذه التقنية تشكّل مدخلاً مهما للاطلاع بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأسرية لهذه الفئة فضلاً عن إبراز دور مؤسسات المجتمع الأهلي في تقديم الرعاية الصحية والخدمات التي تسهم في مشاركة ذوي الإعاقة بفعالية في الحياة العامة، وإمكانية التحول في النظرة المجتمعية للمعوقين من الأنموذج الخيريّ

القائم على الشفقة والرحمة الى منظور مجتمعيّ يتعاطى مع الإعاقة باعتبارها مسؤولية تقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية ابتداء من الأسرة وصولا إلى مؤسسات المجتمع الأهلي بكل مكوناته وتسمياته، وانطلاقا من حق المعوقين في المشاركة بمختلف ميادين الحياة العامة أسوة بغيرهم.

كلمات مفتاحية : إعاقة، أزمة اقتصادية، المحيط البيئي.

# Persons with Disabilities Enviroment in the Palestinian-Lebanese Camps During the 2019 Economic Crisis in Lebanon (Ain al-Hilweh Camp as a Model)

Nahed Rahal [1]

(1) Instructor at the Faculty of Public Health, Lebanese University; PHD student at the Doctoral School of Literature, Humanities & Social Sciences.

## ABSTRACT

The economic meltdown affecting Lebanon, that became fully apparent in the last quarter of 2019, was manifested in a series of financial, monetary, banking, health and political crises. As a result, multiple repercussions continue to affect a wide segment of the Lebanese and non-Lebanese various social groups, especially the marginalized groups of Lebanese and Palestinians, due to the ongoing decline of the purchasing power of the national currency. In addition to the suffering and marginalization experienced by persons with disabilities in the Palestinian camps, whether related to the gender or to the negative perception, the successive crises have exacerbated their exclusion and limit their participation in public life. Based on this vision, and with the purpose to analyze the living conditions of people with disabilities, and to identify the elements that help in adapting their environments to make it less handicapping and make the society more inclusive for them at different levels: legislative, workplace, housing, and equipment of the places they visit, we have chosen Ein El Hilweh

camp to conduct the empirical study. This camp is the largest Palestinian refugee camp in Lebanon in terms of both area and population density reaching approximately five people per square meter and the number of people with disabilities is 1462 with various disabilities. We adopted the interview technique with a group of families, and some persons with disability visiting local institutions that offer services to Palestinian disabled people inside Ain El-Hilweh camp. We believe that this technique constitutes an important tool to directly assess the economic, social and family conditions of this group, in addition to highlighting the role of local social institutions in providing health care and services that contribute to the effective integration of people with disabilities in public life. It will help as well to evaluate the possibility of shifting the social perception of the disabled persons from the charitable model based on pity and mercy to a holistic social approach and perspective that meets the needs of persons with disability ,being a responsibility of both families and all forms of social and local institutions, and based on the right of the person with disability to participate in various social activities and to be integrated in public life similarly to other persons. **KEY WORDS:** Disabilities, economic crisis, environment.

**مقدمة**

شكّلت الأزمة الاقتصاديّة التي حدثت في الربع الأخير من عام 2019 انكشافًا حادًا للنظام الاقتصاديّ اللبنانيّ ، لما تبعها من أزمات على مستوى النقد والمال وعجز المصارف عن تسديد أموال المودعين فضلاً عن الأزمة السياسيّة والصحيّة التي تمثلت بوباء (Covid -19) ، بحيث أصبحت الدولة بكلّ مكوّناتها عاجزة عن الحد من تفاقم الأزمة التي لا تزال مستمرة والتي تتمثل بالتدهور المستمر لقيمة العملة الوطنية بمعدل 54 مرة عما كان الوضع عليه قبل الأزمة.

وإذا كانت تداعيات الأزمة طالت مختلف الفئات الاجتماعية بنسب متفاوتة، فإنها أثّرت إلى حد كبير في الفئات الاجتماعيّة المهمشة، لا سيما الأشخاص المصابين بإعاقات مختلفة في المخيمات الفلسطينية التي تعاني من إهمال على مختلف المستويات القانونية والاجتماعيّة. الأمر الذي أدى إلى تخفيض مستويات الدعم

للمعوقين، نظرا لاتساع رقعة الفقراء والمهمشين في المخيمات، خصوصا بعد الأحداث في سوريا عام 2011 ونزوح أعداد كبيرة الى المخيمات الفلسطينية وتحديدًا مخيم عين الحلوة باعتباره أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان.

وعلى الرغم من القوانين التي صدرت في لبنان بخصوص الإعاقة، لا سيما، قانون 2000/220 الذي يعطي الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في العمل والسكن والصحّة والتجهيزات اللوجستية للأماكن التي يقصدونها، لم يطبق بشكل كامل، وفي الوقت نفسه، لا يستفيد من مفاعيله سوى المعوقين اللبنانيين. وهذا يعكس مختلف أنواع التمييز والتفرقة لناحية المعوقين الفلسطينيين الذين أصبحوا مندمجين في المجتمع اللبنانيّ على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعاني هؤلاء تهميشا مزدوجا بسبب اللّجوء من جهة وبسبب الاعاقة من جهة ثانية، وتزداد عوامل التهميش تبعا للنوع الاجتماعي حيث تصبح النساء والأطفال من أضعف الفئات الاجتماعية، فضلاً عن ثقافة الإقصاء المجتمعية والنظرة السلبية للأشخاص المعوقين والحد من حصولهم على التعليم والعمل والصحة بحيث يصبحون أكثر تعرّضًا للفقر والحاجة والعنف.

من هذا المنطلق تصبح دراسة البيئة الحاضنة للمعوّقين في مخيم عين الحلوة على قدر كبير من الأهمية، والتي تبدأ من الأسرة والمجتمع الأهلي والتعليم والسكن وغيرها من الحاجات التي تسهم في تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتحويلهم الى طاقة إنتاجية. وتحوّل النظرة المجتمعية من المفهوم الرعائي القائم على الشفقة والإنسانيّة إلى المفهوم القائم على التأهيل والمشاركة في الحياة العامة، انطلاقًا من الدور الذي يمكن أن يؤدّيه ذوو الإعاقة في عمليّة التشغيل وتحريك الدورة الاقتصادية إذا أُتيحت الظروف الملائمة لتأهيلهم وتطوير قدراتهم.

**أولا: منهجية البحث وإشكاليته:**

اعتمدنا، في هذا البحث، مقاربتين: الأولى نظرية تمثلت في الأدبيات التي تتناول الإعاقة وعلاقتها، بشكل أساسي، بالتنمية، انطلاقا من أنّ استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في القوى العاملة تحت ذرائع مختلفة، يشكّل خسارة كبيرة على المستويين الماكرو والميكرو اقتصاديّ- اجتماعيّ، والثانية تمثلت في دراسة حقلية تتعلق بالخلفية الاجتماعية والأسرية للمعوقين في مخيم عين الحلوة ودور الجمعيات وفعالية تقديماتها لتحسين أوضاع المعوقين، وذلك من خلال إجراء مجموعة من

المقابلات مع مسؤولي الجمعيات ومجموعة من المعوقين وأسرهم الذين استطعنا مقابلتهم في جمعية المساواة، وجمعية الكرامة وجمعية أبو جهاد الوزير في مخيم عين الحلوة، حيث بلغ عددهم إثني عشر شخصًا.

انطلقنا في هذا البحث من **إشكالية** تتعلق بما يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة من تحدّيات على مستوى النظرة السلبيّة للإعاقة، حيث يتم التعامل معهم كأشخاص يختلفون عن أقرانهم، إذ تسود نظرة العطف والإحسان تجاههم، ويشكلون عبئا على الأسرة والمجتمع، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة على الأسرة، وفي الوقت الذي يرفض فيه ذوو الإعاقة هذه الثقافة وهذا التوجه المجتمعي، فإنهم يحاولون تجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجههم من أجل مشاركتهم في الحياة العامة. وبهذا فهم يواجهون تحديات متعددة على مستوى البيئة المحيطة بأوضاعهم، من تعليم وتأهيل وسكن وصحة وغيرها، خصوصا لناحية مشاركتهم في عملية الإنتاج، إذ انّ استبعادهم من المشاركة في النشاط الاقتصادي وعدم اعتبارهم من عداد القوى العاملة، يشكل خسارة على مستويين: الأول، على المستوى الفردي الذي يحرمهم من الدخل الذي يجعلهم مواطنين سلبيين يعيشون عالة على غيرهم. والثاني، على المستوى الكلي، حيث تخسر الدولة جزءا من إنتاجها الوطني جراء استبعاد المعوقين الذين يستطيعون العمل بعد تأهيلهم. وقد بيّنت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية « أن كل دولار واحد يُنفق على برامج تأهيل المعوقين يعود بتسعة أضعاف على خزينة الدولة كضريبة ناتجة عن العمل الذي يؤدونه» ( اليونسيف، 1984).

أما الفرضية الرئيسة للبحث فتمحورت حول دور المحيط الاجتماعي الذي يتفاعل معه الأشخاص ذوو الإعاقة، إنطلاقًا من أنّه كلما توافرت الظروف الملائمة لإقامة بيئة مؤهلة خالية من العوائق يستطيع هؤلاء الأشخاص التفاعل بجدية أكثر مع متطلبات الحياة وتحويلهم من فئة مهمّشة الى فئة منتجة تسهم في تفعيل الدورة الاقتصادية إنتاجا واستهلاكا.

**ثانيا : تحديد المفاهيم**

**1-المعوّق** : هو كل شخص تكون إمكانياته منخفضة لاكتساب أو حفظ عمل بسبب عجز أو نقص في مؤهلاته الجسدية أو العقلية» (مجموعة من المؤلفين ،1999. ص.155)

**2-التأهيل:** هو شكل من أشكال التدريب الذي يُخصّص لذوي العاهات بهدف

مساعدتهم على تعلّم مهنة تناسب إعاقتهم ولا تقف حائلاً بينهم وبين طموحهم ( جرجس، 2005 ،ص. 141)

**3-المحيط البيئي:** يتمثل المحيط البيئيّ بشكل أوليّ وأساسيّ بالأسرة ومداخيلها وعدد أفرادها والمستوى التعليميّ للشريكين وطبيعة المسكن والتجهيزات اللوجستية للأماكن التي يقصدها الأشخاص ذوي الإعاقة.

**4-الأزمة الاقتصادية:** هي الأزمة التي تطال الواقع الاقتصادي، من جرّاء المشاكل التي تطرأ على الوضع الماليّ أو الزراعيّ أو التنمويّ.

**يتمثل المحيط البيئيّ بشكل أوليّ وأساسيّ بالأسرة ومداخيلها وعدد أفرادها والمستوى التعليميّ للشريكين وطبيعة المسكن والتجهيزات اللوجستية للأماكن التي يقصدها الأشخاص ذوي الإعاقة**

**ثالثا: توزُّع الفلسطينيّين على المخيَّمات في لبنان:** شكَّل اللجوء الفلسطينيّ إلى لبنان مفصلاً مهماً في تاريخ العلاقات اللبنانية – الفلسطينية، لا تزال نتائجه تتفاعل باستمرار على مختلف المستويات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والديموغرافيّة والأمنيّة. ولا شك في أنّ هذا اللجوء كانت له أسبابه ومبرراته، والتي تمثَلت بطرد الشعب الفلسطيني من أرضه عام 1948 على أيدي العصابات اليهودية وبمساعدة القوى الأجنبية حتى عُرّف ذلك العام بعام النكبة، وأُعلنت في أعقابه قيام دولة إسرائيل. وقد أدَّى هذا الواقع إلى تفتيت كيان الدولة الفلسطينية وتشتيت شعبها وتوزُّعه على مختلف الدول العربية ولا سيما الدول المحاذية لفلسطين. «وبلغ عدد اللاجئين إلى لبنان حوالى 110 آلاف فلسطيني، رافقهم نحو 90 ألف لبناني كانوا يعيشون في فلسطين» (Farsoun 1997 P. 123-135). وقُدّرت قيمة الأموال التي نقلها اللاجئون الفلسطينيون إلى لبنان بنحو 15 مليار دولار أمريكي بالقيمة الحالية» ( متري، موقع الكتروني). وتـوزَّع اللاجئون الفلسطينيون على مختلف المناطق اللبنانية ضمن مساحات محدودة من الأراضي تعود ملكيتها للقطاعين العام والخاص. وقد أنشأت الحكومة اللبنانية المديرية العامة للاجئين الفلسطينيين ومنحتهم حق الإقامة إلى حين حلّ

قضيتهم والعودة إلى بلادهم. كما أنشأت الأمم المتحدة وكالة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لإدارة المخيَّمات ورعاية شؤون اللاجئين من غذاء وصحة وتعليم وغيره.

وقد تزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان بعد عام 1969 بمعدل أربعة أضعاف عما كان عليه من قبل حيث بلغ مجموع اللاجئين حوالى 454608 أي ما يوازي 12% من سكان لبنان ( اليونسيف، 2009،ص.13-14). وتوزع اللاجئون على إثني عشر مخيمًا توزعت على مختلف المناطق اللبنانية، وقد دمّر ثلاثة مخيمات تدميرًا كاملاً بين عامي 1974 و 1976 منها ما جرى تدميره من «قِبَل العدو الإسرائيلي كمخيَّم النبطية، ومنها ما جرى تدميره وإزالته عن الخريطة الجغرافية من قِبَل الأحزاب المسيحية كمخيَّمات تل الزعتر وجسر الباشا والكرنتينا».( بدران، 1999، ص.45).

وما يعنينا في هذا البحث مخيم عين الحلوة الذي يعد من أكبر المخيمات في لبنان.

**رابعا: مخيَّم عين الحلوة التأسيس والموقع:** تأسس المخيم عام 1948 بمسعى من الصليب الأحمر الدولي، وتبلغ مساحته حوالي 290 الفَ متر مربّع، ويقع على بُعد 3 كلم جنوبي شرقي مدينة صيدا. وكغيره من المخيَّمات فقد بُنِّي على قطعة من الأرض جرى استئجارها من الأونروا بمبلغ سنوي مقداره 4958 ل.ل. وقد توقَّف الدفع عام 1975 أي بعد الحرب الأهلية اللبناينة (وزارة الداخلية والبلديات، 2015). وقد كانت مساكنه في البداية من الخيم، ثم تحوَّلت إلى أكواخ تم بناؤها بمساعدة الأونروا. وفي ما بعد بدأ بناء الشقق السكنية والبنايات والمحلات التجارية حتى أصبح، حالياً، عبارة عن جزيرة مأهولة تمتلك كامل مقوّمات الحياة الذاتية وتتوافر فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية. يتميَّز مخيَّم عين الحلوة عن غيره من المخيَّمات الفلسطينية في لبنان باعتباره يشكّل خارطة صغيرة للوطن الأم، وانتقل إليه سكان القرى الفلسطينية بنظامهم الاجتماعي وعاداتهم وتقاليدهم وروابطهم العائلية، وحملت أحياؤه أسماء القرى الفلسطينية التي تركها أهلها عنوةً، فلكل قرية خصوصياتها وإنتاجها، وبقي شيخ القرية أو مختارها يلعب دوراً مهماً في حلّ الخلافات وإقامة العلاقات بين أبناء قريته وأبناء القرى الأخرى. ويُعد مخيَّم عين الحلوة أحد أكبر المخيَّمات الفلسطينية الموجودة في لبنان سُمّيَ بـِ «عاصمة الشتات الفلسطيني». ويبلغ عدد سكانه حوالى 55 الف نسمة، حيث ترتفع كثافته السكانية الى 5.2 تقريبا في المتر المربع الواحد ( مقابلة رقم 4). أما الأشخاص ذوو الإعاقة في المخيم فيبلغ

عددهم حوالى 1462 شخصا أي بنسبة 2.6% من مجموع السكان (Mousawat Organization 2020). ويعيش سكان المخيم أوضاعاً اجتماعية وأمنية صعبة جراء ما يشهده بين الحين والآخر من اشتباكات مسلَّحة بين التنظيمات الفلسطينية التي تحمل أيديولوجيات متباينة، فضلاً لما تتّخذه القوى الأمنية الوطنية من إجراءات أمنية مشدَّدة على مداخله الأربعة. وما يميّز المخيم أنه بقي رمزاً للهويَّة الفلسطينية ومصدر حنين واشتياق للوطن الأم، فحياة المخيَّم تُذَكّر قاطنيه بأن لهم وطناً مغتصباً وأرضاً مسلوبة وكرامة ممتهنة. وفي ذلك شهادة لمسؤول اللجان الشعبية في المخيم:» أنا عندي بيت في شرق صيدا لكنني لا أذهب إليه إلا لما بيتوتَّر الوضع الأمني في المخيَّم وأولادي في ألمانيا يقضون غالبية إجازتهم هنا في المخيَّم وينامون في هذا البيت الذي ولدوا فيه، لأنهم يشعرون فيه بقرب العودة إلى فلسطين إن شاء الله» (مقابلة رقم 1).

**خامسا: المؤسسات المعنية بالإعاقة في مخيم عين الحلوة:**

لعبت منظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني دوراً مكملاً للأنروا في تقديم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية على مختلف المستويات التعليمية والصحية والاقتصادية لتخفيف العبء عن الأسر وتمكينهم من تحسين أوضاعهم المعيشية. **ويعود** الاهتمام بقضية الإعاقة الفلسطينية إلى أوائل تسعينات القرن الماضي، حينما قدّمت إحدى المكفوفات الفلسطينيات فكرة دمج التلاميذ المكفوفين في المدارس. وقد تبنت الأنروا مع بعض الجمعيات الأهلية، (مؤسسة غسان كنفاني، مؤسسة ابو جهاد الوزير، المساعدات الشعبية النروجية)، الفكرة وطبقتها في ثلاث مدارس، وبدأت بتطويرها لتطال مختلف الإعاقات (المؤتمر الاقليمي للمكفوفين، 200.ص. 84-85). وقد شكّلت هيئة الإعاقة الفلسطينية، بدعم من الأنروا وجمعية المساعدات الشعبية النروجية،

**ويعود الاهتمام بقضية الإعاقة الفلسطينية إلى أوائل تسعينات القرن الماضي، حينما قدّمت إحدى المكفوفات الفلسطينيات فكرة دمج التلاميذ المكفوفين في المدارس**

الجهة الفاعلة في متابعة أوضاع المعوقين الفلسطينيين. ويتلقى ذوو الإعاقة في المخيم الخدمات من ست مؤسسات أهلية هي: هيئة الإعاقة الفلسطينية، جمعية التأهيل المجتمعي، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاتحاد العام للجمعيات الفلسطينية، جمعية أبو جهاد الوزير، جمعية الكرامة. وهذه المؤسسات متخصصة بشكل أساسي بالإعاقات الحركية، وقدراتها الاستيعابية محدودة، نتيجة الأزمة الاقتصادية في لبنان من ناحية، وارتفاع عدد المصابين بإعاقات من ناحية ثانية ( Mousawat Organiza-tion 2020). ويعلّق مدير المخيم على خدمات هذه المؤسسات بالقول:» لا شك في أن هذه المؤسسات تقدم خدمات مشكورة وتضع كلّ إمكاناتها في خدمة المعوقين لكن المشكلة في التمويل حتى تستطيع أن تصل خدماتها إلى جميع المعوقين بشكل لائق. وقد ازدادت معاناتها وتقليص خدماتها مع الأزمة الاقتصادية المستمرة في لبنان والتي ليس لها سقف وطبعا نحن كفلسطينيين متأثرون بها بشكل كبير لأن وضعنا على مختلف المستويات مرتبط مع محيطنا اللبناني»( مقابلة رقم4).

**سادسا: أنـواع الاعاقات في مخيم عين الحلوة:** يبلغ عدد الإعاقات للاجئين الفلسطينيين في لبنان حوالى 5802 إعاقة، منها 1462 إعاقة في مخيم عين الحلوة، أي بنسبة 25.1% من مجموع الإعاقات. ونسبة 55% من المعوقين لا يحصلون على التعليم و75% لا يستطيعون المشاركة في القوى العاملة. وتبلغ نسبة الذكور 62.6% والإناث 37.3% (Mousawat Organization 2020).

وتتوزع نسبة الإعاقات حسب نوع الإعاقة على الشكل الآتي:

إعاقة جسدية 57%، إعاقة سمعية 6.2%، إعاقة بصرية 10.2%،إعاقة في النطق: 1.7%، إعاقة عقلية 13.5% ، صرع: 8.7%. (AUB 2010).

أما أسباب الإعاقة فغالبيتها وراثية بنسبة 37.9% ، ومرضية بنسبة 36%، وبسبب الحروب 17.7% والحوادث بنسبة 10.4% (AUB 2010).

**سابعا: المحيط البيئي للإعاقة في مخيم عين الحلوة:** قد تكون البيئة المحيطة بالإعاقة في مخيم عين الحلوة متميزة عن غيرها من المخيمات الفلسطينية، باعتبار أنه المخيم الوحيد الذي تتوافر فيه الخدمات الصحية والتعليمية والمؤسسات التي تُعنى مباشرة بحالات الإعاقة، كما يمكننا القول: إن المخيم لديه إكتفاء ذاتي على مختلف المستويات الاقتصادية والأمنية، وتتوزع البيئة المحيطة بالمعوقين على المستويات الآتية:

1- **البيئة الذهنية:** تسيطر على مجتمع عين الحلوة أفكارٌ مسبقة بعدم الجدوى من التقديمات التي من شأنها دمج المعوقين في الحياة العامة ويفضلون حصرها في الخدمات الرعائية، وينطلقون من فكرة ضيق سوق العمل للأشخاص الأصحاء في لبنان، فكيف الحال بالفلسطينيين؟ حيث تمنع القوانين اللبنانية تشغيلهم بحوالي سبعين مهنة، في الوقت الذي لا يوجد في المخيم فرص للعمل حيث معدلات البطالة عالية جدا للذين لا يستطيعون الانتماء للتنظيمات المسلحة، وقد تبين لنا من زيارة مؤسسة الكرامة في مخيم عين الحلوة قدرة المعوقين وكفاءتهم في بعض الأعمال التي تتطلب مهارة وكفاءة عالية كالرسم والحفر على الزجاج والنجارة والتطريز وغيرها (مقابلة رقم 2)، غير أن مردود هذه الأعمال على أهميتها لا تشكّل مصدرا كافيا للمعيشة. ويقول مدير المخيم في هذا الشأن: « نحن واجبنا الإنساني والأخلاقي أن نقف إلى جانب الأشخاص الذين لديهم إعاقات مهما كانت أسبابها، لكن المشكلة أن النفقات المترتبة عليهم عالية جدا ويشكلون أكثرية في المخيم، ومهما بلغت درجة تأهيلهم فإنّ انتاجيتهم تبقى ضئيلة» (مقابلة رقم 4). إننا هنا أمام موقف سلبيّ تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، حينما يضع مدير المخيم جميع أنواع الاعاقات في مستوى واحد. صحيح أنّ بعض الإعاقات، مهما بلغت درجة تأهيلها، تبقى عاجزة عن العمل، لكن هناك إعاقات يمكن إعادتها إلى حالة شبه طبيعية والأمثلة كثيرة على ذلك. فأحد الأشخاص المصابين بالشلل في مخيم عين الحلوة استطاع دخول الجامعة في مدينة صيدا وحصوله على منحة جامعية لتفوقه. ويعبّر عن استيائه من نظرة الشفقة إليه، فيقول: « أذهب إلى الجامعة في صيدا يوميًّا، وبينما أنتظر سيارة الأجرة لتقلني أشاهد نظرة الناس اليّ بتعجّب، وكأنهم يقولون «شو بدو يطلع منو هيدا الشخص، مع العلم أنني حصلت على منحة لتفوقي في كلية الصحة في جامعة الجنان.

**تسيطر على مجتمع عين الحلوة أفكارٌ مسبقة بعدم الجدوى من التقديمات التي من شأنها دمج المعوقين في الحياة العامة ويفضلون حصرها في الخدمات الرعائية**

جائحة كورونا والتعليم عن بعد كنت مرتاحًا من مشاكل الانتقال والتجهيز خصوصًا زحمة السير على مدخل المخيم والخوف عند حصول بعض المشاكل الأمنية في المخيم» ( مقابلة رقم 10)

**2-البيئة الأسرية:** تشكّل الأسرة المؤسسة الاجتماعيّة الأولى التي تحتضن الشخص المصاب بالإعاقة منذ ولادتـه، وتتفهّم حاجاته وتُشعره بوجوده وتعطيه الحب والحنان الذي يحتاجه لبناء ذاته. فهي تؤثر إلى حدّ بعيد في تطوّر سلوكه وتخلق لديه الشعور بالارتياح والطمأنينة، وتتيح له سبل الانتقال إلى العملية التأهيلية خارج إطار الأسرة والتكيف سريعا في الحياة العامة. إلا أن المشكلة التي تعاني منها الأسر في المخيم تكمن في تدني مستواها المعيشي، حيث يعجز بعضها عن تأمين الحاجات الأساسيّة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتبيّن من الدراسة الميدانيّة أنّ مستوى المعيشة للأسر متدنٍّ جدا وعدد أفرادها مرتفع يصل في المتوسط إلى سبعة أفراد. كما أنّ غالبية أرباب الأسر يعملون بالمياومة في الزراعة والعمل اليدوي، وفي بعض الأسر أكثر من شخص لديه إعاقات، وتقول إحدى السيدات في المخيم: « عندي ثمانية أولاد، نسكن في غرفتين من التنك، وعندي ولدان بنت وصبيّ، عندهم شلل منذ الولادة البنت عمرها 10 سنوات والصبي 12 سنة، وزوجي لا يعمل لأنه مريض أنا أعمل في البيوت وعندي ولدان يبيعان قناني المياه وعلب الدخان في الشوارع، وما تقدمه الجمعيات والأنروا لنا لا يكفي أبدا. وفي هذه الأيام خفّت كثيرا التقديمات، بحجة الأزمة والغلاء في لبنان» (مقابلة رقم 11). كما كشفت الدراسة عن تباين واضح بين الأسر في تعاملها مع الأشخاص ذوي الإعاقة، فهي إما أن تبالغ في الإفراط في استخدام الليونة والدلال، أو تتهرب من مسؤولياتها وتلقي بالتبعية على الجمعيات والمصحات بحجة عدم استطاعتها تحمل النفقات.

**المشكلة التي تعاني منها الأسر في المخيم تكمن في تدني مستواها المعيشي، حيث يعجز بعضها عن تأمين الحاجات الأساسيّة للأشخاص ذوي الإعاقة**

3- **البيئة الاقتصادية:** تواجه أسر المعوقين في المخيمات الفلسطينية

أوضاعا معيشية صعبة في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان، حيث تراجعت قيمة العملة الوطنية منذ أواخر عام 2019 وحتى أواسط شهر شباط 2023 حوالى 54 مرة. ونتيجة لذلك توقفت اسهامات الأسر الفلسطينية لوكالة الأنروا مقابل الخدمات التي كانت تقدمها للأشخاص ذوي الإعاقة والتي كانت تتراوح بين 10 و20% من قيمة الخدمات، وهذا ينعكس سلبًا على تقديمات الأنروا التي ترتبط بموازنة محددة سنويًّا (مقابلة مع رقم 3). وما يزيد المشكلة تعقيدا إقفال سوق العمل اللبنانيّ أمام المعوّقين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى القيام بأعمال هامشية بسيطة داخل المخيمات، ما يزيد معدل الإعالة على الأسرة.

4-**البيئة القانونية**: إذا كان المعوقون الفلسطينيون في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة يتمتعون بقانون خاص منذ عام 1999 يساعدهم في تحقيق بعض الخدمات،(جامعة بير زيت، 2011 ، ص. 57) . إلا أن معوقي المخيمات الفلسطينية في لبنان لا تنطبق عليهم أحكام هذا القانون ولا يستفيدون أيضًا من مفاعيل القوانين اللبنانية، لا سيما، قانون 2000/220 الذي يعد من القوانين المتقدمة على مستوى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة.

5-**البيئة الهندسية**: يعد تأهيل البيئة الهندسية عاملاً مهمًّا لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن التي يقصدونها من دون عوائق. وهذا ما يستدعي تجهيز المؤسسات العامة والخاصة من مدارس ومراكز صحية ومستشفيات ومؤسسات خدماتية مختلفة. وإذا كان القانون اللبنانيّ رقم 2000/220 قد أسهم في التجهيزات الهندسية في بعض المؤسسات العامة والخاصة، إلا أن مثل هذه التجهيزات لم تنفذ في مخيم عين الحلوة، باستثناء مدرسة بيسان وبعض الجمعيات التي تعنى بشؤون الإعاقة (مقابلة رقم 4)

6-**المرافق العامة:** نعني بها الملاعب والساحات العامة والطرقات والأرصفة ومواقف السيارات والإشارات الخاصة ووسائل النقل وتزويدها بإشارات خاصة للمعوقين لإرشادهم إلى الاماكن التي تسهل عليهم التنقل. لكن مثل هذه التجهيزات غير متوافرة في مخيم عين الحلوة نظرا للإكتظاظ السكانيّ من ناحية، وعدم وجود فسحات من ناحية أخرى. فالمعوقون الذين يقصدون المراكز الصحية أو التعليمية أو التجارية في المخيم يعانون كثيرا من زحمة السير والفوضى والعشوائية. «حينما أنقل إبني إلى الطبيب أو إلى المؤسسة فإنني أعاني صعوبات كبيرة في التنقل في الشوارع والأزقة

والأرصفة المزدحمة بعربات الخضرة والباعة على جانبي الطريق بشكل عشوائيّ» ( مقابلة رقم 5).

7-**المدارس والجامعات:** إن غالبية المدارس والمعاهد في مخيم عين الحلوة غير مجهزة لاستقبال حالات الإعاقة باستثناء مدرسة بيسان في مخيم عين الحلوة، التي تتوافر فيها مختلف التجهيزات اللوجستية والتقنية لتسهيل تعليم وانتقال الطلاب ذوي الإعاقة. كما تعتمد إدارة المدرسة منهاجًا محددًا لذوي الإعاقة البصريّة بإشراف مرشدات متخصّصات تتابع أوضاع التلاميذ بشكل دائم (مقابلة رقم6). واللافت أنّ عدد الطلاب ذوي الإعاقة الذين يقطنون المخيم ويتابعون دراساتهم الجامعية يبلغ عددهم ثلاثة أشخاص فقط ( مقابلة رقم 1). ولا شك في أن ضآلة هذا العدد له دلالات متعددة، تفسر المحيط البيئي السلبيّ لذوي الإعاقة أكان على المستوى الأسريّ أم على المستوى الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وعدم إعطائهم الفرص للتخصص والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة.

8- **تأهيل المنازل:** يعيش السكان في مخيم عين الحلوة ظروفًا سكنية صعبة. فالأبنية المشيّدة عشوائيا متلاصقة تمنع دخول النور والتهوية إلى المنازل. كما أنّ الطرقات الداخلية ضيقة لا تتسع لمرور المركبات كالإسعاف والدفاع المدني، ولا تتسع الأزقة أحيانا لمرور الأشخاص، وتفتقر الطرقات إلى الصيانة وهي في الغالب مجاري للمياه المبتذلة، وتتحوّل إلى مستنقعات عند هطول الأمطار.( مقابلة رقم 4). وفي ما يتعلق بالتجهيزات الفنية لمساكن الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن غالبيتها مجهزة بحواجز على جانبي الدرج ومسكات للمراحيض وفوق المغاسل، هذا في الوقت الذي يعد بعض المعوقين أنها غير كافية ومنهم من قام بتجهيزها على نفقته الخاصة. وعلّق أحدهم على هذه التجهيزات بالقول: «أنا عندي إعاقة جسدية وأسكن في الطابق الثاني، جهزت حواجز على السلم لأتكىء عليها على حسابي الخاص، تأتي الجمعيّات وتقدم لنا أشياء بسيطة، كمسكات للحمامات مثلاً وتُعلن أنها قدّمت مساعدات وجهّزت البيوت للمعوقين وهذا غير صحيح إطلاقا لأن تجهيزات البيوت لا تكون بمسكات وحواجز للدرج فقط». (مقابلة رقم 9).

9-**البيئة الصحية:** يشكّل المرض مصدرًا رئيسا للإعاقة، فضلاً عن الإعاقات الناجمة عن الحروب والنزاعات المسلحة التي تسفر عن أعداد كبيرة من المشوّهين والمبتورين في مخيم عين الحلوة، حيث النزاعات الداخلية مستمرة بين التنظيمات المسلحة

المتعددة الاتجاهات. كما أنّ الأمراض الوراثيّة تشكّل مصدرًا آخراً للإعاقة حيث تبلغ نسبتها 37.9% من مجموع الإعاقات في المخيم AUB 2010)). لذلك فإنّ الرعاية الصحيّة الأوليّة والكشف المبكر عن الأمراض، خصوصًا لدى النساء، تشكّل إحدى الوسائل للوقاية من الإعاقة. أما في ما يتعلق بمعالجة الاشخاص المصابين بإعاقات في مخيم عين الحلوة ، فغالبًا ما يلجأون إلى الأنروا وبعض الجمعيات والمؤسسات الرعائية في المخيم. إلا أنّ غالبية الأسر غير راضية عن مستوى الخدمات التي تقدّمها. وتقول إحدى السيدات: « عندي ولد لديه شلل وبحاجة دائمة إلى علاج فيزيائيّ وعليّ اصطحابه إلى المركز في أيام محددة، وهذا ما لا أستطيع عليه، إذ كيف أحمله، وكيف أتدبّر أمره، وفي أغلب الأحيان لا نجد المعالج في المركز وعلينا العودة مرة أخرى، وكل مرة أستأجر سيارة لا أستطيع تحمّل نفقاتها في هذه الظروف الصعبة وغلاء أجور النقل» ( مقابلة رقم 8).

**الرعاية الصحيّة الأوليّة والكشف المبكر عن الأمراض، خصوصًا لدى النساء، تشكّل إحدى الوسائل للوقاية من الإعاقة**

نستنتج مما تقدّم أنّ فكرة دمج المعوّقين في محيطهم الطبيعيّ، أمر دونه صعوبات وتحدّيات كثيرة، أكان على مستوى الدمج المدرسيّ، إذ لا يوجد قانون يُلزم الدمج، أم على مستوى العمل، لعدم توافر التجهيزات اللوجستيّة والبشريّة بما يتناسب وحالات الإعاقة، وأنّ أصحاب العمل يفضّلون تشغيل أشخاص سويّين لاعتقادهم أنّ انتاجيتهم أعلى، كما تعاني أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من سوء الأحوال المعيشيّة وارتفاع معدّل الإعالة والتقصير في تجهيزات المنازل وعدم توافر الخدمات العامة كالمياه والكهرباء، تقول إحدى السيدات: « أنا اسكن في الطابق الرابع لا يوجد مصعد ولا كهرباء والمياه لا تصل إلى المنزل، تأتي عيادة الأنروا فأحمل ابنتي على كتفي، وكثيرًا ما أخاف من الوقوع، وأنتظر طبيب الأنروا لمعاينتها

**تعاني أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من سوء الأحوال المعيشيّة وارتفاع معدّل الإعالة والتقصير في تجهيزات المنازل وعدم توافر الخدمات العامة كالمياه والكهرباء**

تحت الدرج (مقابلة رقم 12).

هذا الواقع الذي يعيشه الأشخاص ذوو الإعاقة في مخيم عين الحلوة، والذي يشكّل أنموذجا للحالة في المخيمات الفلسطينية الأخرى، يعبّر بشكل واضح عن الصعوبات التي تواجهها هذه الفئة، التي لا تزال تقع في دائرة التهميش، والإعانات التي تُقدّم لها لا تخرج عن إطار الإغاثة والمساعدات الانسانية.

**الخاتمة:**

على الرغم من حالات التهميش والحرمان التي يعانيها الأشخاص ذوو الإعاقة في مخيم عين الحلوة، أكان على مستوى القوانين أم على مستوى النظرة المجتمعيّة. فإنّ الأطفال والنساء غالبا ما يتم استبعادها من الخدمات الأساسيّة مثل التعليم والصحّة والتوظيف، خصوصًا، عند حدوث الأزمات الطارئة كالأزمة الاقتصاديّة الحالية وأزمة فايروس كورونا، حيث تصبح برامج الوقاية والتأهيل التي تقوم بها المؤسسات المعنية عاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية لهم. ما يعني أنّ تداعيات الأزمة الاقتصاديّة شكّلت عائقًا في تحقيق بيئة خالية من العوائق للأشخاص ذوي الإعاقة. فضلاً عن الذهنيّة المجتمعيّة السلبيّة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم لا يستطيعون الاعتماد على أنفسهم مهما بلغت درجة تأهيلهم، ولديهم صعوبات للوصول إلى مراكز الخدمات العامة بمفردهم. إلا أنّ إرادة الحياة لدى غالبية الأشخاص المصابين بإعاقات تدحض هذه الذهنية، وتشكّل لهم حافزًا لإثبات وجودهم على مستوى العمل والانتاج، وتحويل الإعاقة الجسديّة إلى طاقة إنتاجية. فعلى مدخل مؤسسة الكرامة التي تُعنى بذوي الإعاقة وضعت لافتة كُتب عليها « لا يأس مع حياة ولا حياة مع اليأس». كما أنّ الأسر في المخيم تعاني أوضاعًا معيشيّة صعبة في ظلّ ارتفاع معدلات البطالة في المخيم، خصوصًا أنّ الرعاية من قبل المؤسسات المعنية تتوجّه إلى المعوّق نفسه دون الأخذ في الاعتبار الوضع الاجتماعيّ للأسرة ومستواها المعيشيّ. وبالتالي لم تستطع هذه المؤسّسات التحول من المفهوم الرعائيّ للأشخاص ذوي الإعاقة إلى مفهوم العمل والإنتاج

ودمج المعوقين في الحياة العامة.

**المراجع العربية**

-بدران، نبيل، (1999)، واقع الشباب في مخيَّمات لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 54، بيروت.

- جامعة بير زيت، (2011)، الإعاقة في التجمعات الفلسطينية في لبنان، ومخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية، بيروت، رام الله

- جرجس جرجس، (2005)، معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار النهضة العربية، بيروت.

- متري، طارق، سبعون عاماً من اللجوء من أجل بناء علاقات لبنانيّة - فلسطينيّة جديدة، الموقع الألكتروني http://www.pdc.gov.lb. دخول بتاريخ 2023/2/12

-مجموعة من المؤلفين، (1999)، التنشئة والتدخل الاجتماعي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت.

- المؤتمر الإقليمي للمكفوفين الذي عقد في بيروت من 16 إلى 18 كانون الأول 2003، بالإشتراك مع اتحاد آسيا للمكفوفين، حول الدمج التربوي للمكفوفين.

- وزارة الداخلية والبلديات، (2015)،المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين في دائرة الشؤون الاجتماعية في محافظة لبنان الجنوبي، دائرة الشؤون البلدية للبنان الجنوبي، وتجمُّع المؤسسات الأهلية في مدينة صيدا.

- اليونسيف،(1984)، ملف السنة المالية للمعاقين، بيروت.

-اليونسيف، (2009)، الأوضـاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للشباب وكبار السن الفلسطينيين في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية بالتعاون مع المشروع العربي لصحة الأسرة.

**المراجع الأجنبية:**

-UNRWA, 2010. Palestinian refugees with disabilities living in Lebanon. UNRWA report.

-Farsoun,S. Zacharia, C.(1997). Palestine and the Palestinians. Westview Press.

- Mousawat Organization, 2023. About disabled Palestinian situation .

**المقابلات**

1-مقابلة رقم 1 مع مسؤول اللجان الشعبية في مخيم عين الحلوة بتاريخ 2023/2/15

2-مقابلة رقم 2 مع رئيسة مؤسسة الكرامة في مخيم عين الحلوة بتاريخ 2023/2/15

3-مقابلة رقم 3 مع مديرة برنامج الإعاقة في الأنروا بتاريخ 2023/2/20

4-مقابلة رقم 4 مع مدير مخيم عين الحلوة بتاريخ 2023/2/15

5-مقابلة رقم 5 مع سيدة في المخيم، والدة معوّق، بتاريخ 2023/2/15

6-مقابلة رقم 6 مع مشرفة على التلاميذ المصابين بإعاقة بصرية في مدرسة بيسان في المخيم، بتاريخ 2023/2/13

7-مقابلة رقم 7 مع منسّق هيئة الإعاقة الفلسطينية في لبنان، بتاريخ 2023/2/15

8-مقابلة رقم 8 مع والدة أحد المصابين بالشلل، بتاريخ 2023/2/13

9-مقابلة رقم 9 مع أحد المصابين بإعاقة (بتر ساق)، بتاريخ 2023/2/13

10-مقابلة رقم 10 مع طالب جامعي، العمر 20 سنة، مصاب بشلل، اختصاص إشراف صحي، سنة ثانية، جامعة الجنان، حاصل على منحة تفوق، تاريخ 2023/2/13

11-مقابلة رقم 11 مع سيدة، أم للولدين مصابان بإعاقة ، بتاريخ 2023/2/13

12-مقابلة رقم 12 مع سيدة، والدة إحدى المصابات بإعاقة، بتاريخ 2023/2/13